المقدمة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة تشكل وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة، فهي تمثل وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية، وفق مبدأ الأولويات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي دفع علماء المالية المعاصرين إلى الاهتمام الكبير بدراسة مختلف جوانب الموازنة العامة للدولة، باعتبارها تمثل المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطها في جميع الميادين، فالموازنة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد تتابع التغير في هذا الدور بتطور الفكر المالي ومن الطبيعي أن يتبع هذا التطور في دور الدولة تطورا مماثلا في مفهوم الموازنة ودورها في النشاط الاقتصادي.

وتعرف الموازنة العامة اليوم تطورا كبيرا ترافق مع تطور النشاط الاقتصادي للدول، حيث أنه في ظل هذا التطور لم تعد الموارد المالية العامة للدول كافية لتغطية نفقاتها العمومية، مما ترتب عليه عجز مستمر في موازناتها العامة، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتحقيق سياساتها التنموية، وهنا تظهر حاجة هذه الدول إلى تمويل هذا العجز، الذي تختلف سبل ووسائل تمويله من بلد إلى آخر، إلا أنها عادة تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد أو اللجوء إلى القروض الخارجية، وهي وسائل لا تزيد في المشكلة إلا تعقيدا.

وفي سبيل معالجة هذا العجز والبحث عن البديل المناسب لتلبية احتياجات الدول إلى تمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنى التحتية الكبرى، التي تتطلب بدورها توفر مصادر مرنة للحصول على السيولة وقت الحاجة إليها، وفي نفس الوقت لا يسمح بتفاقم العجز، ظهر الباحثون في الدول الإسلامية لاستحداث أدوات تمويل مبنية على أسس الشريعة الإسلامية التي من شأنها أن تقضي على مشكلة العجز في الموازنة العامة للدول، خاصة منها تلك الدول التي تعتمد في تمويل نفقاتها العامة على مصادر الجباية البترولية والتي أظهرت عجزها في التصدي للعجز في الموازنة العامة في ظل التدهور المستمر لأسعار البترول على المستوى العالمي دون وجود بديل آخر يمثل مصدر دخل للحزينة العمومية، وعليه فإن الصناعة المالية الإسلامية وضعت أدوات مالية متمثلة في الصكوك الإسلامية من خلال إصدار تشكيلة متنوعة من هذه الأخيرة لتلبية حاجات هذه الدول من التمويل ومواجهة العجز في موازناتها العامة.

وقد شهد إصدار الصكوك الإسلامية عالميا تطورا كبيرا خاصة خلال السنوات الأخيرة، ليتوسع نطاق إصدارها ليصل اعتمادها حتى في الدول الغير إسلامية، وذلك لما أثبتته من قدرة على توفير السيولة اللازمة للمشاريع التنموية للحكومات وتخفيف العبء على موازناتها العامة، غير أن هذا التطور

لم يؤثر في العديد من الدول العربية والمسلمة لتغيير سياساتها المالية والتحول نحو الصناعة المالية الإسلامية وذلك راجع لهيمنة النظام الرأسمالي على العالم وارتباط اقتصاد هذه الدول ارتباطا وثيقا بهذا النظام والذي لم تستطع أن تصل لمرحلة التخلص من هذه التبعية.

وتعتبر الجزائر من الدول العديدة المسلمة التي لم تتضمن سياستها على اختلاف حكوماتها إلى تبني النظام المالي الإسلامي، الذي يواجه صعوبة كبيرة من حيث التطبيق، لغياب الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يسمح بالتحول نحو الصناعة المالية الإسلامية والتخلي عن النظام المالي الوضعي، خاصة في ظل تراجع عائدات الجباية البترولية التي كانت تمثل جزءا كبيرا من مصادر إيرادات الخزينة العمومية، خاصة مع تزايد حجم النفقات العمومية.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يمكن أن تساهم الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة؟ وما متطلبات تبني ذلك في الجزائر على ضوء التجارب الدولية؟

الأسئلة الفرعية

من التساؤل الرئيسي السابق يمكن أن تطرح بعض الأسئلة الفرعية حول:

- ما المقصود بعجز الموازنة العامة للدولة؟ وما هي أهم طرق معالجة ذلك العجز؟
- ما مفهوم الصكوك المالية الإسلامية؟ وما آلية إصدارها؟ وحجم تداولها؟
- كيف تستخدم الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؟
- ما هي أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية؟ وكيف تم معالجة عجز الموازنات فيها عن طريق هذه الصكوك؟
- ما هو مستقبل تبني الصكوك الإسلامية في الجزائر؟ وهل يمكن أن توفر البيئة الجزائرية الأطر التشريعية والتنظيمية لهذا التبني؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المنبثقة منه تم طرح الفرضيات الآتية:

- الفرضية (01): يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة مركبة ومعقدة تعود في الأساس إلى عامل وحيد وهو تزايد حجم النفقات العامة التي تتحمل عبئها الموازنة العامة للدولة؛

- الفرضية (02): تقوم الصكوك المالية الإسلامية على ضوابط شرعية سواء في إصدارها أو تداولها، يكون الهدف الأساسي منها توفير السيولة اللازمة لتمويل مختلف المشروعات الاستثمارية وتمويل عجز ميزانية الدولة بواسطة العديد من الصيغ؛
- الفرضية (03): تعد كل من ماليزيا والسودان من أكبر الدول الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية نظرا لتوفرها على بنية تحتية تسمح لها بإصدار تشكيلة متنوعة من هذه الصكوك لاستخدامها في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛
- الفرضية (04): تعتبر البيئة الجزائرية عامل مشجع لصناعة الصكوك الإسلامية نظرا لتوفر الإطار التشريعي والتنظيمي لذلك وكذا قوة الجهاز المصرفي الجزائري، الأمر الذي يعد نقطة إيجابية تسمح باعتمادها لسد العجز في الموازنة العامة للدولة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع محاولة الجزائر تبني الصيغ الإسلامية في مختلف المعاملات المالية كقانون مشروع ومطلب اقتصادي أساسي، باعتبار أن المالية الإسلامية عرفت اتساع كبير على مستوى العالم في كل الدول الإسلامية وغير الإسلامية في تبني التعامل بها، وازدياد حجم تلك المعاملات، وما أوجدته هذه الصيغ الإسلامية من حلول لمختلف الأزمات المالية لقطاعات الدولة بما فيها البنوك والموازنات العامة للدول، ومن هذه الصيغ وأشهرها هي الصكوك الإسلامية والتي عرفت رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة لما حققته من قفزات نوعية خاصة في مجال تمويل عجز الموازنات العامة للدولة وهو ما تحاول الدراسة توضيحه والتطرق إليه من مختلف الجوانب.

أهداف الدراسة

سوف يتم من خلال هذه الدراسة :

- محاولة التعريف بعجز الموازنة العامة؟ وكذا أهم الطرق التقليدية في معالجتها؟
- تحديد مفهوم الصكوك المالية الإسلامية وكيفية إصدارها والتعامل بها؟
- محاولة فهم استخدام آلية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؟
- إبراز أهم التجارب الدولية في هذا المجال؟

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار هذا الموضوع منها ما يرجع لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية والتي يمكن إيجازها في:

- **المبررات الذاتية:**

- الاهتمام الشخصي بمجال المالية الإسلامية والبحث عن نوع جديد من هذه الدراسات؛
- محاولة أخذ فكرة وتوسيع المعارف عن الصكوك المالية الإسلامية؛
- التعرف على آليات استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

- **المبررات الموضوعية**

- كون الدراسة من المواضيع الجديدة المطروحة على الساحة الاقتصادية مع انتشار وكبر حجم المعاملات المالية الإسلامية؛
- التوقيت الزمني المتوافق مع مشروع قانون المالية في تبني الجزائر لفتح نوافذ مالية إسلامية في مختلف البنوك ومع ازدياد الطلب الشعبي عليها والضرورة الاقتصادية؛
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بموضوع يتوافق إعداده بين الإطار النظري والتطبيقي والتي تخلو من هذه الدراسات.

منهج الدراسة

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي ضمن الفصلين، حيث كان استخدام المنهج في محاولة لتوضيح مختلف الجوانب النظرية وبعرض دراسة الحالة للتجارب الدولية في المجال، من خلال طرح أهم التعريفات لمتغيرات الدراسة وكذا عرض أهم الإحصائيات الرسمية عن الموضوع.

هيكل البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسة والوصول إلى أهداف هذه الدراسة تم وضع خطة تحتوي على فصلين وهي على النحو الآتي:

تناول الفصل الأول عرض متغيرات الدراسة، حيث تم أولا التعريف بالموازنة العامة للدولة في النظامين الوضعي والإسلامي والأهمية التي تلعبها الموازنة للدولة وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها بالإضافة إلى مبادئها، ثم تم التطرق لمفهوم العجز في الموازنة العامة للدولة والأسباب المؤدية لحدوثها إضافة إلى الآثار التي يتسبب فيها هذا العجز، وتم أيضا خلال هذا الفصل الإحاطة بمختلف الجوانب

التي توضح مفهوم الصكوك الإسلامية مع إبراز الأهمية التي تلعبها كبديل للتمويل عوضا عن أدوات التمويل التقليدية، من خلال طرح لمختلف أنواع الصكوك الإسلامية وأيضا الأهداف التي تسعى لتحقيقها وذلك بعرض لآلية استخدام هذه الصكوك كآلية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. كما تم خلال هذا الفص أيضا عرض لبعض الدراسات السابقة المحلية والعربية، والتي اهتمت بدراسة موضوع العجز في الموازنة العامة للدولة وتمويله عن طريق الصكوك الإسلامية ومن ثم مقارنة هذه الدراسات مع الدراسة الحالية.

وتم خلال الفصل الثاني التطرق لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تقييم تطور الصكوك الإسلامية عالميا وذلك بالقيام بعرض تجربتي السودان وماليزيا كنماذج ناجحة يقتدى بها مجال صناعة الصكوك الإسلامية واعتمادها كبديل للتمويل عن الوسائل التقليدية، ومن ثم تم عرض لطبيعة العجز في دولة الجزائر من خلال عرض لإحصائيات المالية العامة وتطور النفقات والإيرادات العمومية خلال الفترة من 2009-2016، مع إبراز مساعي الحكومة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة والحلول التي وضعتها في ظل تراجع إيرادات الجباية البترولية، وتم أيضا خلال هذا الفصل التعرض لمتطلبات التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الإسلامية مع عرض للمشكلات والمصاعب التي تواجه الجزائر في التحول إلى الصيرفة الإسلامية. كما تم أيضا خلال هذا الفصل اقتراح نموذج لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.